

استطلاعات الرأي: لاعب رئيسي في الانتخابات الفلسطينية؟

رام الله - محمد دراخمة

في اليوم التالي لصدور ثلاثة استطلاعات للرأي العام، حصل فيها مرشح الرئاسة حسن خريشة على نتائج متواضعة بين المرشحين العشرة، قرر خريشة الانسحاب من السباق الرئاسي. وعلى الرغم من إعلانه أن سبب انسحابه يعود إلى عدم قدرته على الوصول إلى الجمهور ونشر دعايته الانتخابية بسبب الحواجز الإسرائيلية، فإن السبب الحقيقي كان واضحاً في نتائج الاستطلاعات التي منح واحد من أكثرها دقة وأهمية خريشة وستة من المرشحين مجتمعين ثلاثة في المائة فقط من مجموع أصوات المقترعين.

وتلعب استطلاعات الرأي العام دوراً بالغ الأهمية في مجريات الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في التاسع من كانون الثاني القادم. وقد باتت بنداً أساسياً على الأجدنة اليومية لكل مرشح، عليه البحث عنها والتمعن فيها واتخاذ قرار بشأن وجهة حملته الانتخابية على ضوءها. ويقول مقربون من النائب الأسير مروان البرغوثي، الذي أثار ترشحه لانتخابات الرئاسة جدلاً واسعاً في صفوف حركة «فتح». وفي الشارع الفلسطيني، إن نتائج الاستطلاعات شكلت الحافز الأول له لإعلان خوض الانتخابات.

وقالت هؤلاء المقربون إن مروان كان يتابع من خلال محاميه نتائج الاستطلاعات العامة والخاصة على السواء. وإنه قرر في اليوم التالي لتراجع خوض الانتخابات التراجع عن هذا القرار مجدداً وخوضها بعد تلقيه نتائج استطلاع خاص أجرته مؤسسة في رام الله يبين حصوله على النسبة الأكبر من أصوات المقترعين.

وقد توقع العاملون في حملة مروان انخفاض معدلات تأييده في الاستطلاعات التالية عقب صدور إعلانين متناقضين عنه، الأول يعلن دعمه لمرشح حركة «فتح» محمود عباس، والثاني يعلن خوضه الانتخابات بصفة مستقل. ولدى صدور استطلاعي جامعة بيرزيت والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في السادس من كانون الأول انتهج العاملون في مكتب حملة مروان بالنتائج المتقاربة بينه وبين محمود عباس. وقال سعد نمر، مدير مكتب الحملة الشعبية لإطلاق سراح مروان التي تولت الدعاية الانتخابية لمروان في المرحلة الأولى من ترشحه وقبيل الموعد الرسمي للدعاية الانتخابية: لقد توقعنا بعد تراجع مروان وعدوله عن قراره أن تتسع الهوة بينه وبين أبو مازن بنسبة لا تقل عن سبعة في المائة، أما وقد جاءت النتائج متقاربة، فهذا يعني أن التراجع كان محدوداً وفي نطاق السيطرة». وقد اتخذت القائمون على حملة مروان من نتائج الاستطلاعات المذكورين أساساً لانطلاق حملته. وقال سعد نمر: إذا كان مروان حقق هذه النتائج الجيدة قبل بدء الحملة، فإنه حتماً سيتقدم ويصعد بصورة متواصلة بعد انطلاقها.

وأضاف: نحن راضون تماماً عن نتائج الاستطلاعات، فحصوله على نسبة من الأصوات متقاربة مع النسبة التي

يحصل عليها أبو مازن في وقت يشهد فيه الشارع إرباكاً جراء تغير موقف مروان، وقبل أن يبدأ مروان حملته ويوصل وجهة نظره إلى الشارع، فهذا يعني أن الطريق ممهّد أمامه للنجاح، أو على أقل تقدير الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات تعبر عن ثقته في الشارع الفلسطيني فيما لو واصل السباق الرئاسي.

وقد انعكست نتائج استطلاعات الرأي أيضاً على حملات باقي المرشحين. فالقائمون على حملة أبو مازن أيضاً شعروا بارتياح لانتقال مرشحهم من خانة الأفراد إلى خانة العشرات في استطلاعات الرأي.

وقد دأب أبو مازن، الذي لم يكن جماهيرياً معروفاً على نطاق جماهيري واسع قبل رحيل الرئيس عرفات، على الحصول على نسب ضئيلة لاختياره لمنصب الرئيس. وقد ابتهج القائمون على حملته بتصدره قائمة المرشحين العشرة لانتخابات الرئاسة، معتبرين أن مثل هذه النتيجة في المرحلة الأولى من الترشح وقبل بدء فترة الدعاية الانتخابية ينبئ بصعود أكيد له بعد انطلاق الدعاية.

وقد أطلقت نتائج الاستطلاعات جرس إنذار في مكتب حملة الدكتور مصطفى البرغوثي الذي سارع لتغيير تكتيكه الانتخابي.

وكان مصطفى حظي بالموقع الثاني في السباق الرئاسي عقب انسحاب مروان، لكن مع تراجع مروان وقراره خوض الانتخابات، فإن نسبة تأييد مصطفى شهدت تراجعاً كبيراً، وأخذ يتراوح بين ٦-٧٪.

وعقب صدور هذه الاستطلاعات لجأ مصطفى لتغيير تكتيكه الانتخابي. فقد سارع لعقد مؤتمر صحافي في مركز الإعلام الفلسطيني في الثامن من كانون الأول أعلن فيه أنه سيلجأ لحملة شعبية للمطالبة بإزالة الحواجز العسكرية إذا لم تقم السلطات بإزالة هذه الحواجز في غضون ٣٦ ساعة، معتبراً هذه الحواجز عائقاً أمام المرشحين ووصولهم إلى جمهورهم.

وفي اليوم التالي عقد مصطفى البرغوثي مؤتمراً صحافياً ثانياً بعد تعرضه لاعتداء أفراد حاجز عسكري إسرائيلي بين جنين و نابلس طالب فيه المجتمع الدولي بالعمل على إزالة ٧٠٣ حاجز عسكري تقطع أوصال الأراضي الفلسطينية.

وقد اعتبر المراقبون لجوء مصطفى البرغوثي لهذا المنحى وسيلة لإعادة الاعتبار له في استطلاعات الرأي.

وقد شهدت المكانة السياسية لمصطفى البرغوثي قفزة ملحوظة لدى تقدمه في استطلاع للرأي العام أجراه مركز التنمية في جامعة بيرزيت في شهر آب الماضي. فقد حصل مصطفى البرغوثي في ذلك الاستطلاع على المكانة الثالثة كمرشح للرئاسة بعد كل من مروان البرغوثي وإسماعيل هنية، وهو ما جعله يتحدث في مقابلات صحافية تالية عن «نشوء قيادات فلسطينية جديدة».

أما لدى باقي المرشحين الأقل حظاً، فجاءت نتائج استطلاعات الرأي مخيبة للأمل لدرجة هاجمها العديدون منهم واعتبروها: «غير صحيحة وموجهة بهدف خلق زعامات جديدة للشعب الفلسطيني» وفق ما قاله الدكتور عبد الستار قاسم المرشح الذي لم تبق نسب تأييده في خانة الأرقام الفردية.

ويمثل دخول استطلاعات الرأي العام لاعباً رئيسياً في العملية الانتخابية أحد مظاهر التحول الديمقراطي الفلسطيني اللافت للانتباه.

وعلى الرغم من الضعف الذي يعتري العديد من مؤسسات ومراكز الاستطلاع، فإن بعضها، ممن لديه تجربة قديمة ويديره مهنيون مشهود لهم بالكفاءة، يشكل بالنسبة للكثيرين أداة مهمة للقياس، تماماً كما هو دورها في دول ديمقراطية عريقة مثل بريطانيا، وفرنسا، ... وغيرها.

وذكر مدير مؤسسة خاصة للاستطلاعات أن عدداً من المرشحين توجهوا له في المراحل الأولى من العملية الانتخابية لإجراء قياسات لتوجهات الرأي العام. وقال هذا الباحث الذي فضل عدم ذكر اسمه حرصاً على مصلحة الجهات التي كلفته بإجراء استطلاعات دفعت لقاءها بمبالغ مالية، بأنه لاحظ أن مرشحين عملوا على توجيه حملاتهم الانتخابية على نحو حققوا فيها ارتفاعاً ملحوظاً في تأييد مرشحهم.

لكن مراكز الاستطلاعات أظهرت ضعفاً من خلال نشر استطلاعات تحمل نتائج متناقضة في يوم واحد، وهو ما ظهر على صفحات الجرائد.

ويعزو الدكتور فيصل عورتاني مدير مؤسسة ألفا لاستطلاعات الرأي هذا التباين إلى الاختلاف في وقت وظروف إجراء الاستطلاع من حيث وجود أو غياب مرشح ما مثل مروان البرغوثي الذي اتخذ أكثر من موقف.

لكن عورتاني لا يخفي وجود خلل فني كبير في بعض مؤسسات الاستطلاع وخلل جزئي في بعضها الآخر. ويقول: بالتأكيد هك مؤسسة تخرج بأرقام غير صحيحة، والسبب هو اعتمادها منهجية إحصائية غير صحيحة. ومؤسسات أخرى تأتي بنتائج أقرب إلى الحقيقة لاعتمادها طرق إحصائية بحاجة لبعض التصحيح.

غير أن فيصل عورتاني لا يرى الكثير من التأثير لاستطلاعات الرأي في بلادنا على الرأي العام كما في الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة التي تحدد نتائج استطلاعات الرأي فيها توجهات الشركات في دعم مرشح دون غيره.

ويفضل بعض المرشحين من ذوي النتائج المتدنية صرف نظرهم عن نتائج الاستطلاعات، لأن اتخاذ قرار على ضوء نتائجها يعني شيئاً واحداً بالنسبة لهم، وهو الانسحاب من السباق لعدم وجود فرصة حقيقية حتى لإيصال وجهة نظرهم وبرامجهم عبر وسائل الإعلام التي تركض وراء المرشحين أصحاب الحظوظ الأعلى في الاستطلاعات.

ويقول الدكتور عبد الستار قاسم: «أنا لا أتعامل بجدية مع الاستطلاعات، لأن لدي تجربة بينت أن الاستطلاعات غير حقيقية مع الزمن. وأن الشعب يغير رأيه بسرعة لأسباب غير واضحة».

ويضيف قاسم: في دول مثل دولنا من الصعب أن تكون الاستطلاعات علمية، والسبب هو الجهل والخوف. فمن الناحية الأولى يتأثرون بالوجبة الإعلامية التي يتلقونها يوم تعرضهم للسؤال، والثانية أنهم يخافون السلطة ولا يتقنون بالمستطلع، وبالتالي يقدمون إجابات ترصية.

ويجزم قاسم، وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة النجاح، أن هناك تلاعباً بالأرقام في هذه الاستطلاعات، كل لأهدافه. ويدلل على ذلك بالفروق الكبيرة بين نتائج استطلاعي جامعة بيرزيت ومركز كوكالي.

وأياً كان موقف المرشحين ذوي الحظوظ المتباينة من استطلاعات الرأي، فإنها تحدد أجندة وسائل الإعلام المختلفة. فوسائل الإعلام تتخذ من نتائج هذه الاستطلاعات مؤشراً قوياً على فرص المرشحين، وتقرر على ضوءها وجه متابعتها.

فوسيلة الإعلام تبحث دائماً عن المعلومة أو القصة الأكثر إثارة للاهتمام، وفي الانتخابات فإن قصة نجاح المرشح، بما يحمله هذا المرشح من جديد، تشكل بالتأكيد العنصر الأكثر جذباً.